



## The Environmental justice and the government policies in Iraq: A Social Study

**Qamar Essam Abdul Jabbar**

*Al-Mustansiriya University/College of Arts*

### ABSTRACT

Environmental justice is one of the most important pillars upon which human security is based in our contemporary world. In light of the numerous and serious environmental challenges and problems, and with the absence of important life and moral principles on more than one human level, such as fairness and sustainability, justice, in its various forms, appears as a light of hope that restores the prestige and societal legitimacy of social organization in many human societies. Indeed, the concept of environmental justice, as the equitable distribution of environmental benefits and burdens among the various segments and classes of society, is supposed to be based on an intellectual framework that determines the priorities for implementing this justice. Some of John Rawls's ideas on justice may be appropriate for enabling this intellectual framework to apply the implications of environmental justice in Iraq and in a significant number of developing countries.

**\*Correspondence:**

[dr.kamaressam@uomustansiriya.edu.iq](mailto:dr.kamaressam@uomustansiriya.edu.iq)

Received: 27 July 2025

Accepted: 01 September 2025

Published: 01 November 2025

**DOI:**

<https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss4.1229>



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution License (CC BY 4.0)

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

**Cite:**

Abdul Jabbar, Q. E. . (n.d.). The Environmental justice and the government policies in Iraq: A Social Study. Wasit Journal for Human Sciences, 21(4).

<https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss4.1229>

**Keywords:** Environmental justice, poverty, government policies

## العدالة البيئية والسياسات الحكومية في العراق : دراسة اجتماعية

م.م. قمر عصام عبد الجبار  
الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب

### المُستخلص

تعد العدالة البيئية أحد أهم الركائز التي يستند إليها الامن الإنساني في عالمنا المعاصر ، ففي ظل التحديات والمشكلات البيئية العديدة والخطيرة ، ومع غياب مبادي حياتية واخلاقية مهمة على أكثر من صعيد إنساني مثل الانصاف والاستدامة تظهر العدالة بمختلف توصيفاتها كبارقة أمل تعيد للتنظيم الاجتماعي في العديد من المجتمعات الإنسانية هيئته وشرعيته المجتمعية ، والواقع ان مفهوم العدالة البيئية بوصفه التوزيع العادل للمنافع والأعباء البيئية بين مختلف شرائح وطبقات المجتمع يفترض ان يستند الى إطار فكري يتحدد عن طريقه الأولويات في تطبيق هذه العدالة ، وقد تكون بعض أفكار العالم جون رولز عن العدالة مناسبة لتمكين هذا الإطار الفكري من تطبيق مضامين العدالة البيئية في العراق وفي عدد غير قليل من الدول النامية .

**الكلمات المفتاحية:** العدالة البيئية ، الفقر ، السياسات الحكومية.

### المقدمة

يواجه العالم اليوم تحديات بيئية كثيرة على أكثر من صعيد ، وتبرز هذه التحديات بشكل أكثر وضوحاً في البلدان النامية التي عانت الكثير من الأزمات والحروب ومنها العراق ، فلقد أسهمت الأزمات السياسية والتحديات الامنية والاقتصادية في تعطيل وربما غياب سياسات الاستدامة البيئية ، الأمر الذي أدى الى تدهور شديد للبيئة وعناصرها المختلفة ، كما كان لسوء العلاقة بين البيئة والإنسان واستغلاله المفرط في استنزاف الموارد الطبيعية واطلاق الملوثات والنتائج العرضية لمخلفات التنمية والأنشطة الاقتصادية دور مؤثر في زيادة حدة التحديات البيئية الموجودة ، بل إنها ولدت تحديات جديدة كان لها انعكاسات كبيرة في تراجع مستوى السلامة البيئية ، فضلاً عن انعكاساتها السلبية على مستقبل التنمية المستدامة.

الواقع أن مشكلات البيئة اليوم هي نتاج مجموعة من الأزمات والمشكلات المعقدة والمتراصة بعضها ببعض، وعلى الرغم من أن التحديات البيئية تفرض على الجميع الاهتمام بها والعمل على تطوير مشكلاتها ومعالجة اخفاقاتها ، إلا أن واقع الحال يشير الى غياب مظاهر العدالة البيئية في العديد من دول العالم ومنها العراق ، وقد بات واضحاً أن غياب العدالة البيئية ليس نتاج اختلال عناصر البيئة لوحدها، بل هو انعكاس مباشر لخلل في العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لهذا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة أو مستقبل عادل ما دامت المجتمعات النامية الفقيرة تتحمل وحدها عبء التلوثات البيئية والتغيرات المناخية ، كما لا يمكن الحديث عن الأمن الاجتماعي والإنساني في ظل غياب العدالة البيئية داخل المجتمع الواحد .

إن هذا الموضوع وما يرتبط به من متغيرات سوف يكون محور هذه الدراسة، ولأجل التعرف على هذا الموضوع بشكل أكثر وضوحاً، فقد قسمت محاور الدراسة الى الوجه الآتي:

### الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

#### المبحث الأول: عناصر الدراسة ومكوناتها

أولاً - مشكلة الدراسة

ثانياً - أهمية الدراسة

ثالثاً - أهداف الدراسة

#### المبحث الثاني: مفاهيم الدراسة

أولاً-العدالة البيئية

#### الفصل الثاني: الإطار المرجعي للدراسة

المبحث الأول: نظرية العدالة عند جون رولز.

المبحث الثاني: مظاهر التمييز البيئي.

أولاً- الاستغلال البيئي للمجتمعات النامية

ثانياً-تركز التلوث البيئي في المجتمعات الفقيرة

ثالثاً-ضعف المشاركة الشعبية المحلية للمناطق الفقيرة في سياسة صنع القرار البيئي

المبحث الثالث: النتائج المترتبة عن غياب العدالة البيئية

أولاً-ارتفاع نسبة التلوث البيئي

ثانياً-ازدياد حدة الفقر في المناطق الهشة ايكولوجياً

ثالثاً-الهجرة والنزوح

رابعاً-تراجع مردود التنمية المستدامة

الفصل الثالث- التشريعات والسياسات الحكومية ودورها في تحقيق متطلبات العدالة البيئية في العراق

المبحث الأول: التشريعات القانونية ودورها في حماية البيئة في العراق

المبحث الثاني: السياسات الحكومية ودورها في تحقيق متطلبات العدالة البيئية في العراق

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المبحث الأول: عناصر الدراسة ومكوناتها

أولاً-مشكلة الدراسة

تعد قضية العدالة البيئية من أبرز القضايا المعاصرة التي تربط بين حماية البيئة وتحقيق الإنصاف البيئي ، وتتبع مشكلة العدالة البيئية من غياب التوزيع العادل للأعباء والمنافع البيئية والتفاوت الكبير في الوصول الى الموارد الطبيعية واستنزافها وإهدارها ، فضلاً عن ضعف المشاركة الشعبية للمناطق الفقيرة في صنع القرار البيئي ، وعلى الرغم من وجود الكثير من التشريعات ذات العلاقة بالبيئة التي سنت في العقود الاخيرة، إلا أن هذه التشريعات وغيرها من السياسات الحكومية ما زالت قاصرة عن احتواء مظاهر التمييز البيئي الواضح بين البلدان وداخل البلد الواحد ، والواقع أن الكثير من التهديدات والأضرار البيئية تركزت في المجتمعات النامية وفي مناطق محددة ، بينما ظلت المجتمعات المتقدمة بعيدة عن مهددات البيئة وعن التأثيرات السلبية للمصانع والمشاريع التكنولوجية التي تبث سمومها هنا وهناك ، ومع مرور الوقت اتسعت الفجوة بين المجتمعات الصناعية الغنية المتقدمة التي ساهمت تاريخياً في التلوث البيئي وبين المجتمعات النامية الفقيرة التي تحملت عبئاً عميقاً من الملوثات البيئية الضارة بصحة الإنسان .

ثانياً- أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتصدى له، فهي تسعى الى معرفة أبرز مظاهر التمييز البيئي ولاسيما في عصرنا الحالي التي كثرت فيه المصانع والمنشآت المسببة للمخلفات والملوثات البيئية الضارة وآثارها السيئة على صحة الإنسان ولاسيما في المجتمعات والمناطق الفقيرة، ويمكن تحديد الأهمية النظرية والتحليلية لهذه الدراسة بالآتي:

1- إثراء الجانب المعرفي المتعلق بموضوع العدالة البيئية في العراق بما في ذلك إثراء الادبيات الخاصة بهذا الموضوع وما يمكن ان تقدمه هذه الدراسة من تصورات معينة عن العدالة البيئية، فضلاً عن فتح الطريق أمام الباحثين لإجراء المزيد من هذه الدراسات ولا سيما موضوع العدالة من منظور الخدمة الاجتماعية.

2- تمثل هذه الدراسة إضافة بحثية جديدة، يمكن ان تساعد على ايجاد الحلول لأبرز مظاهر التمييز البيئي ، ويمكن أن تتضح هذه الأهمية عن طريق توجيه الاهتمام بالبيئة كونها مسؤولية اجتماعية يشترك فيها الجميع ، ولا يقتصر هذا الاهتمام على فرد دون اخر او على مجتمع دون اخر ، إذ إن مضامين العدالة البيئية هي مضامين اخلاقية وإنسانية واجتماعية وسياسية يعول عليها كثيراً في التنمية

والتغيير نحو الأفضل ، الأمر الذي يحتم علينا العمل على حمايه البيئة ، والسعي إلى حل مشكلاتها وتحدياتها والإفادة من معطياتها من أجل أن تستفيد منها الأجيال القادمة .

3- الإفادة من الاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها عن طريق استقراء الجوانب المختلفة ذات العلاقة بهذا الموضوع، التي يمكن عن طريقها إيجاد السبل الكفيلة بمعالجة أبرز مظاهر التمييز البيئي والنتائج المترتبة عن مصادر العدالة البيئية.

### ثالثاً- أهداف الدراسة

- 1- التعريف بمفهوم العدالة البيئية.
- 2- التعرف على أهم مظاهر التمييز البيئي.
- 3- التعرف على النتائج المترتبة عن غياب العدالة البيئية.
- 4- الإشارة الى أثر التشريعات القانونية في حماية البيئة في العراق.
- 5- التعرف على أثر السياسات الحكومية في تحقيق متطلبات العدالة البيئية في العراق.

### المبحث الثاني: مفاهيم الدراسة

#### أولاً-العدالة:

تعرف العدالة لغة"هو التوسط بين الإفراط والتعريط والاعتدال في الأمور، ويُقَابَلُها الظلم والجور، ونقيضه الظلم، عدلٌ عدلاً وِعْدُولاً وَعَدَالَةٌ، وَمَعْدَلَةٌ، فهو عادل عدل بين المتخاصمين: أَنْصَفَ بينهما وَتَجَنَّبَ الظُّمَّ والجَوْرَ ، أعطى كل ذي حق حقه (الرازي 1983، ص.709).

وتعرف العدالة اصطلاحاً" كمفهوم تعني احترام ضبط القانون من جهة، وفضيلة احترام حقوق الآخرين من جهة أخرى " (حسيبة 2012، ص.309).

#### ثانياً-العدالة البيئية:

يرجع ظهور المفهوم الحديث للعدالة البيئية الى الاديبيات المعرفية التي ظهرت في الولايات المتحدة الاميريكية في مطلع الثمانينات من القرن الماضي ، حيث بدأت الجهات المختصة عن البيئة هناك بمتابعة المصانع والمنشآت التي ينجم عنها تلوثات صحية ومخلفات خطيرة على صحة الإنسان ، ولاسيما تلك التي يتم بناؤها في المجتمعات النامية الفقيرة التي يسكنها الاغلبية من الأفارقة الأمريكان ، والواقع أن هذه المنشآت أخذت تطرح فضلاتها وملوثاتها في هذه المناطق الفقيرة المهمشة ، بالمقابل فإن المناطق الغنية هي المستفيد الأكبر من تلك المصانع ، والأقل ضرراً بيئياً عليها ، مما يؤدي ذلك الى ظهور ما يمكن أن يطلق عليه الاستغلال البيئي من قبل تلك المناطق على حساب المناطق الفقيرة ، بالنتيجة فإن هذه الاخيرة تدفع الثمن الاكبر رغم مساهمتها المحدودة في هذا الضرر البيئي، مما اعتبره الكثير من سكان المجتمعات والمناطق الفقيرة تمييزاً عنصرياً للبيئة، وقد كان هذا الحدث نقطة تحول لظهور مصطلح " العدالة البيئية" الذي بدء بحراك شعبي منظم ضد العنصرية والتمييز البيئي (مرفت حسين كامل و حاتم عبد المنعم احمد وايناس محمود حامد 2019، ص.528).

بشكل عام يمكن تعريف مفهوم "العدالة البيئية" بانها العدالة في توزيع المنافع والأعباء البيئية بين مختلف شرائح وطبقات المجتمع ، وبشكل أكثر تحديداً فهي تعني "التوزيع العادل" و"المشاركة الشعبية" الفعالة للمجتمعات الفقيرة والمهمشة في صنع قرارات السياسات البيئية وقرارات تنمية الموارد البيئية، التي عادةً ما تُحمَلُ هذه المجتمعات عبء الأضرار البيئية أكثر من المجتمعات والمناطق الفقيرة . (Scott 2014) .

#### ثالثاً-السياسات الحكومية:

هي برامج عمل هادفة تعقبها أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع وعن طريق هذا التعريف يتضح أن السياسة هي برنامج وخطط ومشاريع الحكومة والمسؤولين في المواجهة للمشكلات والتحديات ومحاولة إيجاد الحلول (الغزاوي 2003 ، ص.35).

## الفصل الثاني: الإطار المرجعي للدراسة

### المبحث الأول: نظرية العدالة عند جون رولز

من المعلوم ان الادبيات السوسولوجية والاقتصادية والسياسية تزخر بالكثير من الرؤى والتصورات النظرية عن مفهوم العدالة الاجتماعية وتطبيقاتها ، والواقع أن العدالة بوصفها آلية جوهرية لتنظيم الحياة الإنسانية هي موضع خلاف بين الكثير من المختصين في علم الاجتماع وفي غيره من العلوم الأخرى ، لكن يبقى محور العدالة وهدفها هو العامل المشترك بين جميع التخصصات والمعارف ذات العلاقة بهذا المفهوم الحيوي والمتغير من وقت لآخر ، ومن موضوع لآخر أيضًا ، وقد ارتأت الباحثة الاستفادة من نظرية العدالة عند (جون رولز) بوصفها إطارًا مرجعيًا لدراستها عن موضوع العدالة البيئية .

يُعد الفيلسوف الأمريكي المعاصر جون رولز (1921-2002) من أبرز فلاسفة القرن العشرين، ويعد كتابه "نظرية في العدالة الصادر عام 1971م من أهم الكتب في الفلسفة السياسية المعاصرة ، ينطلق رولز في تعريفه للعدالة بوصفها المبدأ القائم على الإنصاف ، فالعدالة هي أن ينصف كل فرد الآخر في معاملته معه من جهة ، وان ينصف الفرد الأفراد المجتمع في معاملته معهم من جهة أخرى ، وهو بهذا المنظور يرى أن العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية ، وأن العدل هو أساس الهيكل الاجتماعي، وعلى الرغم من أن جون رولز ليس لديه نظرية خاصة عن العدالة البيئية ولكن نظريته عن العدالة تشكل إطاراً فلسفياً وأخلاقياً قوياً يمكن استخدامها لتحقيق تنمية بيئية مستدامة للأجيال القادمة (عباسي 2022، ص.296).

الواقع هو الحجاب الذي يوحد الأفراد ويمنعهم من معرفة موقعهم الاجتماعي الذي يشغلونه طبقاً للجنس والعرق والقابليات وغيرها، فالأفراد في حالة جهل تامة عن كل ما هو شخصي يعود اليهم، وبهذا فإنهم يجهلون وضعهم البيئي ، وإلى أي جيل ينتمون ، وأي من المشاريع هم يخططون، أنهم يجهلون صنع قرارات السياسة البيئية والتشريعات والساتير والقوانين البيئية (احمد عدنان عزيز و علياء محمد طارش 2018، ص.260)، وكل ما له علاقة بحياتهم التنظيمية .

على ما يبدو أن الهدف من فكرة (ستار الجهل) التي تبناها رولز هي منع كل طرف من أن ينحاز إلى مصلحته الشخصية عن طريق اختاره مبادئ تخدم أهدافه ، فما دام كل فرد لا يعلم شيئاً عن أوضاعه الخاصة فقد "يكون اتخاذ قرارات بيئية تضر بالفقراء في المناطق العشوائية أمراً متوقعاً في ظل الجهل بطبيعة القرارات وتأثيراتها المختلفة ، اي ان الكثير من الاشخاص لا يعرفون قد يكونون من تلك الفئات عند صنع القرار البيئي ، مثلاً عند بناء مصانع أو مشاريع خاصة بالبيئة يقع الكثير من صناعات القرار تحت ستار الجهل ، وفي الحقيقة هم لا يعلمون هل سيكونون من المستفيدين او المتضررين من تلك المشاريع البيئية؟؟ أو من الأجيال القادمة التي سترث اثار هذا القرار البيئي سلبياً او ايجابياً، ومن "لا يعرف ربما يطرح مبادئ يستفيد منها البعض على الآخر، لهذا فإن على هؤلاء الأشخاص بحسب هذا التصور الافتراضي عند (رولز) أن يتوصلوا إلى أحد المبدأين:

**المبدأ الأول:** لكل شخص الحق في الحريات الاساسية المتساوية ولاسيما حق العيش في بيئة نظيفة خالية من التلوثات البيئية، إذ إن العدالة البيئية تطالب بحماية هذا الحق للجميع كونه من الحقوق الاساسية للأفراد بغض النظر عن العرق او المستوى البيئي أو المعيشي والموقع الجغرافي للأفراد على وجه التحديد.

**المبدأ الثاني:** يقسم هذا المبدأ الى قسمين: يضمن القسم الأول عدم السماح بالتفاوتات والفروقات للأضرار البيئية بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات الفقيرة ، فتتحمل الفئات المهمشة الفقيرة العبء الأكثر من التلوث او التدهور البيئي بينما تكون للفئات الفقيرة الاستفادة القليلة من مردودات تلك المصانع على الرغم من قلة تأثيرها في مسببات التلوث ، والواقع أن التفاوتات والفروقات مسموحة إذا كانت تفيد الفئات الأكثر حظاً، أما القسم الثاني فغالباً ما يكون مربوطاً بمبدأ تكافؤ الفرص ، أي إتاحة الفرص المتساوية للجميع للوصول الى الموارد البيئية بصرف النظر عن مستوياتهم المعيشية وموقعهم الجغرافي وخلفياتهم ، وهذا يعني أنه يجب أن يسمح للجميع بالمشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية البيئية (علي تتيات و محمد بلعزوقي 2014، ص.12)، والقرارات المصيرية الأخرى التي تؤثر في حياتهم اليومية.

### المبحث الثاني: مظاهر التمييز البيئي

**أولاً- الاستغلال البيئي للمجتمعات النامية**

يعد الاستغلال البيئي أحد مظاهر اللامساواة والعوامل التي تتعارض مع الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، حيث تتحمل المجتمعات النامية عبء أكثر من المجتمعات المتقدمة على أكثر من صعيد بيئي، ويظهر هذا الاستغلال بشكل مباشر أو غير مباشر في التوزيع غير العادل للخدمات والموارد البيئية، واستغلالها من قبل أقلية من الطبقة الغنية مقابل حرمان الطبقة الفقيرة من تلك الموارد، الأمر الذي يؤدي مع مرور الوقت إلى استنزاف البيئة وتدهورها.

والواقع أن الاستهلاك المفرط لموارد البيئة من قبل الأغنياء كثيرا ما ينتج عنه تلوث بيئي أكبر، في حين تعاني الطبقة الفقيرة من آثار تلوث البيئة الناتج عن الاستهلاك المفرط من قبل الطبقة الغنية، ولهذا أكدت الكثير من الأدبيات السوسولوجية أن أحد أهم مبادئ حماية البيئة هو تحقيق متطلبات العدالة البيئية التي تتمحور حول إعادة توزيع الموارد بشكل متساو بين جميع الطبقات والشرائح في المجتمع، وعدم تركها على طبقة الأغنياء ومن ثم حرمان الطبقة الفقيرة من تلك الموارد، ولتحقيق أهداف التنمية البيئية المستدامة ينبغي اقتسام تكاليف حماية البيئة بين مختلف الطبقات الاجتماعية، فمع وجود عدالة ومساواة بين الأجيال لا يمكن أن يزيد رصيد الجيل الحالي من موارد البيئة على حساب الأجيال القادمة (حسن 2006، ص.55-56)، ووفقاً لهذا المنظور يمكن يتحقق مبدأ الإنصاف عن طريق الاستدامة البيئية.

**ثالثاً-تركز التلوث البيئي في المجتمعات الفقيرة**

كثيراً ما يتركز التلوث البيئي في المجتمعات النامية بوصفه أحد أهم مظاهر غياب العدالة البيئية. والواقع أن العولمة والمتغيرات العالمية الجديدة قد لعبت دوراً كبيراً في نقل التلوث البيئي من المجتمعات المتقدمة الغنية إلى المجتمعات الأضعف بيئياً واقتصادياً عبر استنزاف الموارد الطبيعية، ولاسيما كثرة المصانع ومخلفاتها السامة الخاصة بالمناطق الغنية التي أدت مع مرور الوقت إلى تراكم كبير للمخلفات السامة تفوق القدر الاستيعابي للأوساط البيئية، وعلى ذلك فإن العولمة قد حققت الرفاهية والرخاء للمجتمعات المتقدمة إلا أنها أدت بدورها إلى تفاقم مشكلات بيئية بفعل التزايد الكبير لاستهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة، والتلوث السريع للأوساط البيئية الناتج عن ممارسة مختلف الأنشطة الصناعية والتكنولوجية (جعفر 2022، ص.33-34).

وعن طريق ذلك يتضح لنا ان التلوث البيئي يرجع في الكثير من جوانبه الى وجهة التكنولوجيا نحو السيطرة على البيئة ولخلق عالم من الرفاهية المادية، الأمر الذي أدى الى التقاطع والتضاد مع الأنظمة البيئية، مما يستوجب إعادة توجيه التكنولوجيا بما يتوافق مع البيئة الطبيعية والصحية لحمايتها من التدهور والتلوث البيئي المختلف (لطيف 2010، ص.294) ونتيجة لذلك أصرت الكثير من الأدبيات على ضرورة تبني ما أطلق عليه(العولمة العادلة) التي من شأنها توزيع عوائد البيئة بما في ذلك منافعها وأضرارها.

عراقياً، فقد تنبه المشرع العراقي الى بعض المشكلات ذات العلاقة بالبيئة وحمايتها، فقد التشريع العراقي في قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009 من المادة (2) بين ملوثات البيئة وتلوث البيئة، إذ عرف ملوثات البيئة وفق الفقرة (السابعة) بأنها أي مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو إضاءة أو إشعاعات أو حرارة أو وهج أو اهتزازات أو ما شابهها، أو عوامل أحياناً تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تلوث البيئة، ونتيجة لذلك فقد نص المشرع العراقي على مجموعة من المخالفات المتعلقة بالصحة العامة التي يترتب عليها تلوثاً بالبيئة وإلحاق الضرر بها.

أما مفهوم تلوث البيئة وفقد ورد في الفقرة (الثامنة) بأنه: وجود أي من الملوثات المؤثرة في البيئة بكمية طبيعية أو تركيز أو صفة تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالإنسان أو الكائنات الحية الأخرى، أو البيئة التي توجد فيها (محسن 2013، ص.565).

يتضح من ذلك القانون ان المشرع العراقي تصدى لموضوع التلوث البيئي عن طريق التشريعات المختلفة على مختلف الاتجاهات والافاق عن طريق الانظمة والقوانين والتعليمات، وايماناً منه بعدالة قضية تلوث البيئة وضرورة اتخاذ الوسائل كافة، والسبل اللازمة لحمايتها والمحافظة عليها، والحد من جرائم التلوث التي ترتكب ضد البيئة.

الواقع أن غياب العدالة البيئية بين الدول يجعل المجتمعات النامية الفقيرة المهمشة تقع في تفاوتين، الأول إنها لا تمتلك أدوات الحماية من الملوثات البيئية الناتجة عن السياسات العالمية غير المتكافئة التي تقوم بنقل المخلفات السامة الناتجة من المصانع من الدول

المتقدمة الى الدول النامية، فضلاً عن غياب تطبيق القوانين الرادعه ، وتكاليف الانتاج التي غالبًا ما تكون ارخص من المجتمعات المتقدمة، كما أن ضعف الرقابه والفساد وضعف البنى التحتية كلها عوامل مؤثرة تجعل المجتمعات النامية بيئة مفتوحة لاستقبال الملوثات التي لم تكن السبب أصلًا في إنتاجها ، مع الأخذ بالحسبان أن العديد من الدول النامية تفتقر إلى خدمات الصرف الصحي بسبب قلة الموارد المخصصة لتحسين البنى البيئية التحتية ، فضلاً عن عدم مشاركتها في صناعة القرارات التي تحدد مصيرها البيئي ، بالنتيجة فإن موقفها في القرارات الدولية ذات العلاقة بالبيئة سوف يكون محدودًا أو ضعيفاً ولا يمتلك نفس التأثير في اتفاقيات المناخ العالمية ، مما يفاقم من حدة التلوث ويؤثر على صحة الإنسان والبيئة في تلك المجتمعات.

**رابعاً-ضعف المشاركة الشعبية المحلية للمجتمعات والدول الفقيرة في سياسات صنع القرار البيئي :**

أكدت الكثير من المعاهدات والمواثيق الدولية والوطنية أن المحافظة على البنية وحمايتها هي حق من حقوق الإنسان ، الأمر الذي يتطلب من الأفراد كافة العمل الجماعي لحماية البيئة والدفاع عن حقوقهم في بيئة صحية نظيفة خالية من المهذات والملوثات ، لكن هذا العمل يحتاج الى قدر كاف من المعلومات بطريقة تمكن الجميع من الاحاطة الكافية بما ينطوي عليه بيئتهم من مهديدات ومخاطر ، من أجل زيادة قدرتهم على المشاركة والمساهمة بمداركهم وخبراتهم في صناعة القرارات السياسية المتعلقة بالبيئة ، لحد من تلك المخاطر والتهديدات ، مع تمكينهم من الوصول الى الهيئات المعنية لتفعيل هذه الحقوق وضمان مشاركتهم الجدية في صنع القرارات السياسية لحماية البيئة .

وعلى الرغم من كل الجهود العالمية والاقليمية والمحلية التي تبذل هنا وهناك من أجل المحافظة على البيئة وحمايتها لكن الكثير من المؤشرات تؤكد وجود تمييز غير معلن في السياسات البيئية، فغالبًا ما يتم تهميش المناطق الفقيرة في الدول النامية وإقصاؤها من المشاركة الفعلية في صنع سياسات القرار البيئي، الأمر الذي يعكس سلبًا على التطبيق الفعلي والعملية لهذه السياسات ، لذلك بات في حكم الضرورة العمل على منح سكان هذه المناطق دورًا حقيقيًا وفعالًا عبر توفير آليات المشاركة المجتمعية والتعبير عن احتياجاتهم ومتطلباتهم البيئية ، بالتالي تكون الخدمات البيئية في تلك المناطق انعكاس لاحتياجاتهم ومتطلباتهم المجتمعية ، وهي بالنتيجة فرصة ممتازة لتحسين جودة القرارات البيئية لتحقيق بيئة سلمية ونظيفة اسوة بالمجتمعات المتقدمة (بيثوسو 2021، ص.26).

إن غياب المساواة وعدم التشاور مع السكان المحليين في المشاركة في السياسات البيئية العامة، كثيرًا ما تشير إلى انعدام المساواة في الوصول إلى تحديد السياسات البيئية وفقاً للوضع الاجتماعي والسياسي ، والواقع أن السياسات التي تحدد جزئيًا الظروف البيئية للأفراد والجماعات والتي كثيرًا ما تسترشد بالنصوص القانونية الدولية المتعلقة بحق مشاركة المواطنين في المحافظة على البيئة نجدها تكتفي فقط بالإشارة إلى توعية الأفراد والمجتمع بهدف حماية البيئة والمحيط وضرورة تنمية الوعي الإيكولوجي ، كما حدث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية سنة 1972م ، أما إعلان ريو دي جانيرو 1992م فقد شجع على المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى الوطني مع ضرورة تقديم المعلومات البيئية التي تحوزها الإدارة للأشخاص المعنيين من دون ذكر كيفية ممارسة هذه الآلية التشاورية ، ولا الوقت الذي تتم فيه ، وهذا الوصف ينطبق على الميثاق العالمي للطبيعة لسنة 1982م المتضمن إمكانية مساهمة الأفراد في صنع القرارات ذات الصلة المباشرة ببيئتهم (بنت نبي ياسمين بلعسل و عمروش الحسي 2024، ص.9)، من هنا يمكن أن ندرك مدى ضعف المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات ذات العلاقة بالبيئة ، لهذا يمكن القول ان ما يحدث بشأن هذه المشاركة هو مجرد إجراءات شكلية لن تؤثر في جوهر هذه القرارات او حتى في طبيعتها .

ويمكن أن نوجز معوقات المشاركة الشعبية المحلية في المشروعات والبرامج الخاصة بحماية البيئة لمواجهة مشكلات التلوث البيئي في المجتمعات النامية والفقيرة على النحو الآتي:

**أولاً: المعوقات الاجتماعية:**

1- اختلال التوازن بين مفهوم الحق والواجب في المشاركة على كافة مستوياتها ومراحلها في حماية البيئة من التلوث، وبين واجب المواطن في تحمل مسؤوليات وتبعات المشاركة تجاه بيئته، ليصبح الأمر بالنتيجة في غاية الصعوبة بهدف الوصول الى مشاركة ايجابية.

2- الانتماءات القبلية والعائلية التي تؤثر في المشاركة بصورة مباشرة او غير مباشرة.

3- التخوف من أن المشاركة ستلزم المواطن بمسؤوليات قد لا يستطيع الوفاء بها.

4- انعدام الاعتراف بأثر المرأة في المشاركة الشعبية.

5- عدم استجابة المشروعات المقترحة للاحتياجات الاساسية للمواطنين.

6- التجارب والخبرات السيئة السابقة المتصلة بالمشاركة الشعبية في مشروعات حماية البيئة.

7- انخفاض الوعي البيئي وانتشار الامية ولاسيما في المناطق الفقيرة.

#### ثانياً: المعوقات الاقتصادية:

كثيراً ما يرتبط هذا النوع من المعوقات بالواقع السياسي والاجتماعي السائد، لهذا يمكن القول ان الواقع الاقتصادي المتردي الذي تعيشه بعض الطبقات والشرائح في العديد من الدول ولاسيما النامية منها ينعكس بشكل أو بآخر على غياب المشاركة الشعبية في القرارات السياسية البيئية، لهذا قد تظهر العديد من المعوقات الاقتصادية التي تعرقل التنمية وتزيد من اتساع الفجوة بين الدولة والمواطن، وتضعف فعالية القرارات السياسية البيئية.

#### ثالثاً: المعوقات السياسية: كثيراً ما تتمحور هذه المعوقات حول الجوانب الآتية:

1- سيادة المناخ غير الديمقراطي في المجتمع والدولة.

2- التدخل الحكومي السلبي وغير المطلوب.

3- ارتباط المشروعات المقترحة لحماية البيئة بمصالح شخصية لبعض القادة السياسيين التي لا تحوز ثقة الاهالي.

4- ضعف الثقة بين الدولة والمواطنين.

#### رابعاً: المعوقات القانونية:

1- انعدام وجود القوانين التي تنظم طبيعة المشاركة فضلاً عن عدم استقرارها في ظل وجودها.

2- عدم وجود اجهزة مؤسسية يشارك المواطنين عن طريقها في عملية صنع القرارات البيئية.

3- ضعف تطبيق القوانين التي تخص حماية البيئة.

#### خامساً: المعوقات النفسية والسلوكية:

كثيراً ما تتمثل هذه المعوقات بمجموعة من السلوكيات الفردية واللامبالاة ، فضلاً عن مظاهر الاغتراب التي يشعر المواطن في ضوءها بان المجتمع والدولة لا يهتمان لأمره ول لمشكلاته ، وقد يصل الحال بان يشعر بان لا قيمة له في هذه الحياة ، لهذا فهو يفقد الدافع الى المشاركة الفعالة في حماية البيئة من التلوث ، كما أن التشاؤم من امكانية تغيير البيئة الخاصة بالمناطق الفقيرة يكاد يكون أحد العوامل الحاسمة في هذا الصدد ، إذ إن المعاناة من نقص في الموارد واستنزافها من قبل الطبقة الغنية يزيد من مشاعر الاحباط لديهم ، الأمر الذي يؤثر بدوره على مشاركتهم في حماية بيئتهم من التلوث ومواجهة مشكلات (عامر 2010، ص.227-228-229-230) هذه البيئة والتصدي لها .

#### المبحث الثالث: النتائج المترتبة عن مصادرة العدالة البيئية

##### أولاً: ارتفاع نسب التلوث البيئي.

من المعلوم ان أحد أهم عناصر ديمومة السكان هو امن البيئة ، فهو العنصر الجوهري لهذه الديمومة لانه يسهم في قدرة السكان على ممارسة الأنشطة الحياتية المختلفة ، ويعد التلوث البيئي احد اكبر مشكلات العصر الحديث وأكثرها تأثيراً في النظم البيئية ، كونه يؤثر بشكل مباشر في مسيرة العديد من المجتمعات الإنسانية ومنها المجتمع العراقي شأنه شأن الدول المتقدمة يعاني من مشكلة التلوث البيئي بمختلف اقسامه كون ان مشكلة التلوث البيئي أصبحت ظاهرة عالمية تواكب التطور والنقد العلمي والتكنولوجي والتقني حتى شملت كافة المجتمعات إلا أن هناك اختلافات في حجم ونوعية التلوث (امجد صبحي صاحب و كوثر محمد دهيم 2021، ص.4)، ولهذا كثيراً ما نجد ان تركز التلوث البيئي في بعض المناطق السكنية هو بفعل الاستنزاف الجائر وغير المنصف للموارد الطبيعية ، الأمر الذي قد يترتب عليه حدوث بعض الكوارث نتيجة النشاط الإنساني المتزايد وغير الضروري احياناً .

إن عالمنا اليوم اصبح يواجه الكثير من المشكلات البيئية المقلقة التي أدت الى إحداث اختلال في توازن الكثير من النظم البيئية الطبيعية مثل طبقة الأوزون في الغلاف الجوي التي تأثرت بفعل انبعاث الغازات الناجمة عن التطور الصناعي والتقني ، وما يمارس من أنشطة مختلفة لاستغلال المصادر الطبيعية، ولهذا ظهرت لنا اليوم الكثير من المشكلات البيئية لعل من أهمها ، مشكلات تلوث الهواء والماء والتصحر وانحسار الغابات وانقراض اجناس من الحيوانات والنباتات ، فضلاً عن مشكلات التمدن ، وعلى ما يبدو أن العراق ومنذ مدة ليست قصيرة بات يعاني الكثير من المشكلات البيئية ، لعل أهمها وأخطرها إزدياد رقعة التصحر بسبب قلة المياه (شويح 2010، ص.1084) وشحتها في أغلب مناطق العراق .

والتصحر غالباً ما ينشأ عنه تدهور سطح الأرض جزئياً أو كلياً ، وتتساقط في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة الفقيرة والهشة بفعل بعض الأنشطة البشرية وتأثير التغيرات المناخية (حمدان 2011، ص.127-138) ويرجع ظهور التصحر الى عوامل (طبيعية) مثل التغيرات في عناصر المناخ كالعواصف الغبارية وزحف الكثبان الرملية وتدهور الغطاء النباتي ، ويرجع أيضاً عن (عوامل بشرية) مؤثرة تساهم في زيادة تفعيل هذه الظاهرة (التصحر) عن طريق الاجهاد البيئي بالاستغلال المفرط لعناصر البيئة الطبيعية وخلق ظروف مناسبة لاتساع نطاق التصحر البيئي ، كازالة الغطاء النباتي والاساليب الزراعية الخاطئة وانتشار مخلفات الحروب. وكثيراً ما ترتبط ظاهرة التصحر بالجفاف ، والذي هو ظاهرة طبيعية تحدث بشكل رئيسي في المناطق الشديدة الجفاف والجافة وشبه الرطبة، وتظهر في البداية على شكل بقع داخل هذه المناطق في الأجزاء الأكثر هشاشة وحساسية ، ومع تقدم التصحر تتسع هذه البقع تدريجياً وتتصل مع بعضها حتى يسود التصحر المنطقة كلها (محمد 2014، ص.181) .

وعلى الرغم من معاناة العراق من مشكلة التصحر إلا أنه كثيراً ما يتعرض الى بعض الفيضانات التي تظهر بفعل زيادة كمية الامطار في الدول المجاورة ، الأمر الذي يؤدي الى تلوث عناصر البيئة كافة ، ولاسيما الهواء والماء ، كل ذلك يمكن أن يؤدي الى اختلال التوازن الطبيعي في البيئة ، وتدمير الانظمة البيئية المحلية التي ما زالت تتعرض الى بعض التغيرات بفعل نشاطات الإنسان الشرعية وغير الشرعية ، لذا كثيراً ما نجد أن البيئة تفقد قدرتها في كثير من الاحيان على استيعابها في سلاسلها ودورها الطبيعية ، الأمر الذي ينجم عنه تدهور مقومات هذه البيئة واستنزاف قدراتها بصورة مستمرة وغير منصفة وغير عقلانية (رشيد 2017، ص.103) ، مما يؤشر غياب اهم عناصر العدالة البيئية ألا وهو الإنصاف .

#### ثانياً-ازدياد حدة الفقر في المناطق الهشة ايكولوجياً:

تعاني العديد من الدول النامية من انتشار الفقر بين شرائح مختلفة من المجتمع ، والواقع أن الفقر بوصفه ظاهرة اجتماعية معقدة ومتعددة الأبعاد يمثل تحدياً كبيراً لجميع الدول العالم والمجتمعات ولاسيما الدول النامية التي تعاني بالأساس من مشكلات عدة ترتبط بالبيئة مثل ضعف الموارد الاقتصادية وهشاشة البنى التحتية واختلال التمثيل السياسي وسوء التخطيط العمراني، ومع انعدام الفرص المناسبة للتنمية يصبح من الصعوبة بمكان (القيسي 2022، ص.167) احتواء مشكلة الفقر وما يترتب عليها من تحديات بيئية بما في ذلك غياب العدالة البيئية في بعض المناطق الفقيرة .

الواقع أن التوزيع غير العادل للأضرار البيئية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر والتهميش، فكثيراً ما تتعرض المجتمعات والمناطق ذات الدخل المنخفض أو الأقليات العرقية والدينية إلى الضرر البيئي أكثر من غيرها ، وغالباً ما تُحرم من فرص المشاركة في صنع القرارات البيئية، ففي كثير من الأحيان تُقام مصانع ملوثة أو محارق نفايات أو مشاريع تعدين في مناطق يسكنها فقراء من دون أخذ موافقتهم ، أو تنعكس آثار هذه المشاريع على واقعهم الحياتي بشكل سلبي من الناحية الصحية والبيئية ، وكثيراً ما يكون الفقراء عاجزين عن حماية أنفسهم من الأضرار البيئية ، ويمكن القول إن أهم النتائج المترتبة عن فقر المجتمعات والمناطق في الدول النامية :

• تقادم المشاكل الصحية في المجتمعات النامية.

• انعدام القدرة على التكيف مع التغير المناخي.

• تزايد معدلات النزوح البيئي بحثاً عن بيئة أفضل.

• فقدان فرص التعليم والعمل بسبب تدهور الأوضاع البيئية والمعيشية.

• اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الاستفادة من الموارد الطبيعية.

من الملاحظ أن الفقراء في المجتمعات النامية غالباً ما يقطنون المناطق العشوائية ولاسيما في أطراف المدن على الرغم من المستوى البيئي المتدني ، وذلك لتوافر بعض العوامل التي تدفع سكانها الى البقاء فيها كسهولة الوصول الى الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، ووفقاً لهذا الحقيقة هم أكثر احتمالية الى العمل في مهن ذات مستوى متدن مثل جمع النفايات القمامة ، مما يجعلهم أكثر عرضة من غيرهم لمخاطر التلوث ، كما أن أكثرهم يشتري المواد الغذائية الرخيصة التي قد تكون إما نافذة الصلاحية أو أنها ملوثة أو مستوردة من منشآت غير خاضعة للرقابة الصحية (العبيدي 2012، ص.465) الأمر الذي يؤثر غياب العدالة البيئية بأوضح صورها .

بشكل عام يشكل الفقر أحد أهم مصادر استنزاف الموارد الطبيعية ، فكثيراً ما يستغلها الفقراء لتلبية حاجاتهم وكسب عيشهم والبقاء في الحياة ، وفي هذا الصدد يرى أحد المفكرين الألمان : " أن الفقراء فقط هم الذين يصبحون مجرمي البيئة ، أما الأغنياء في الدول النامية فيعتمدون أنماط استهلاك لا تراعي الأبعاد البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية مما يؤدي أيضا إلى استنزاف البيئة وإهدارها ، فضلاً عن معاناة الدول النامية من ضعف في البنى التحتية ونقص في الخبرات اللازمة التي تمكنهم من الإيفاء بالتزاماتها حيال قضايا البيئة العالمية ، كما لا يمكن إغفال عامل قلة المشاركة الشعبية في الجهود الرامية لوضع حلول للعديد من القضايا البيئية (بوزيدي 2018، ص. 431) الأمر الذي يؤثر لنا طبيعة التحديات التي تواجه العديد من المناطق الفقيرة في الدواول النامية ومنها العراق .

الواقع أن الفقر لا يعد سمة مشتركة في كثير من المجتمعات الإنسانية ، فمن الممكن أن يؤدي عدم التكافؤ الاقتصادي بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية الى ظهور اشكال خاصة وأزمات بيئية غير متوقعة ، لذلك تعد التنمية البيئية للمجتمعات النامية أحد الحلول المهمة للوصول الى العدالة البيئية ، والواقع أن السرعة في تحقيق متطلبات العدالة البيئية أمر بالغ الأهمية في ظل التحديات البيئية المتواصلة ، فلا يمكن الانتظار حتى تتحسن الظروف الاقتصادية للمجتمعات النامية ، بل ينبغي الاسراع في تنفيذ البرامج والخطط التي تساعد على تحقيق العدالة البيئية بأفضل صورها ، لكن يجب ان يكون هذا الأمر جزءاً متكاملأ مع استراتيجيات التنمية البيئية، مع الأخذ بالحسبان ان معيشة الفقراء في بيئة نظيفة خالية من الملوثات البيئية حق إنساني اساسي ، وان سوء العدالة البيئية هو انتهاك صريح لهذا الحق.

### ثالثاً-الهجرة والنزوح:

تعد الهجرة والنزوح احد أهم النتائج المترتبة عن مصادرة العدالة البيئية ويعرف النزوح بأنه حركة الاشخاص والمهاجرون من اماكن اقامتهم بفعل فقدان مقومات العيش و الحياة الآمنة بسبب سوء الظروف البيئية مثل الجفاف والتصحر والمشاكل البيئية الاخرى (أمال 2022، ص.617) ، وتعد الهجرة والنزوح من ابرز الظواهر التي انتشرت في المجتمعات النامية لأسباب داخلية وخارجية مختلفة ، ومن بين الاسباب الداخلية التي ساهمت في زيادة حدوث الهجرة البيئية هي التطورات الصناعية والتقنية ، وانتشار الملوثات البيئية بفعل ضعف الرقابة البيئية ، ويمكن القول بان النزوح البيئي لا ينتج فقط عن الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات غيرها ، بل ينتج أيضاً عن سوء التوزيع البيئي وغياب المساواة في توزيع الاعباء والمخاطر البيئية بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة ، وبين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد ، مما يجعل سكنة المناطق الهامشية الأكثر عرضة للمخاطر البيئية ، ولاسيما مظاهر التلوث البيئي كالجفاف والتصحر ، وإزالة الغابات والاشجار والفيضانات ، مما يضطر الناس الى ترك بيوتهم الهجرة من مناطقهم الاصلية أو النزوح الى مناطق أخرى يفتقدون فيها الشعور بالأمن والأستقرار .

ويمكن تصنيف النازحين البيئيين الى ثلاث أنواع (سعادي 2021، ص.39):

1-نازحون يهجرون مناطقهم مؤقتاً بسبب الكوارث البيئية سواء كانت طبيعية او بشرية يطلق عليها (الاجهاد البيئي) مثل العواصف،الفيضانات،الزلازل .

2-نازحون بشكل دائم بسبب التغيرات البيئية الشديدة مثل بناء السدود والتغييرات الايكولوجية الأخرى .

3- المهاجرون والنازحون الذين يتكون موطنهم الاصلي بصفة مؤقتة او دائمة الى مناطق اخرى داخل البلد او خارجه بحثاً عن حياة أفضل وأكثر أمناً من الناحية البيئية بفعل التدهور البيئي التدريجي مثل ازالة الغابات، التصحر، التلوث البيئي بكافة أشكاله، فضلاً عن تراجع وتدهور الموارد الطبيعية كافة.

#### رابعاً-تراجع مردود التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة من الجانب البيئي بأنها حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الامثل والعقلاني للاراضي الزراعية والموارد المائية (صاطوري 2016، ص.300)والطبيعية لنقل المجتمع الى مرحلة أكثر تقدماً واستقراراً .  
والواقع أن التنمية والبيئة أمران متوافقان يعتمد كل منهما على الاخر ، فلا ينبغي أن تكون التنمية ملائمة للبيئة فقط ، بل ينبغي ان تكون ملائمة ايضاً لتقافة النظم الاجتماعية والمكان والزمان الذي تتم فيه ، أما التنمية البيئية فهي تشتمل على مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع الى وضع افضل باستخدام التقنية المناسبة للبيئة ، والاخذ بالاعتبارات البيئية بوصفها عاملاً حاكماً واساسياً ، وذلك لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها في ظل سياسات وطنية واقليمية ودولية للمحافظة على هذا التوازن خلال مدة زمنية محددة (الرفاعي 2008، ص.162).

ويمكن القول إن المجتمع العراقي لا يزال يعاني الكثير من المشاكل البيئية بسبب النمو السكاني المتزايد وانتشار التجمعات العشوائية ، والتطور التنموي غير المستدام للقطاعات المختلفة، وقلة استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في معالجة المشاكل البيئية للتصدي للملوثات البيئية المختلفة ولاسيما تلك التي تترك اثاراً سلبية خطيرة على البيئة ، ولعل أهم المشكلات البيئية التي واجهها العراق هو تأثير البيئة بمخلفات الحروب المتكررة وما تركته من تلوث لعناصر البيئة المختلفة من ماء وهواء وتربة ، فضلاً عن الاستخدامات السيئة من قبل الأفراد المجتمع العراقي للبيئة واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة غير منصفة ، وسوء توزيع العدالة البيئية ، وضعف تطبيق القوانين والتشريعات البيئية ، الأمر الذي انعكس سلباً على البيئة وحمايتها واستدامة مصادرها للأجيال القادمة ، والواقع أن الاضرار التي لحقت بالبيئة جراء الاستمراء غير الرشيد لمعطياتها قد أعاق مسيرة التنمية البيئية المستدامة (دنيا طارق احمد و يسرى محمد حسين 2012، ص.675)وعرقل تنفيذ الخطط والبرامج ذات العلاقة بها ، لهذا ينبغي ان يكون الهدف الاساسي من التنمية المستدامة هو تحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الإنسان وجهوده والبيئة بأبعاده ، والحفاظ على الموارد الطبيعية من دون استنزافها بشكل مفرط من اجل الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة ، وتحسين فرص الحياة للإنسان في المجتمع حاضراً ومستقبلاً بما يحقق العدالة البيئية بأفضل صورها .

#### الفصل الثالث: التشريعات والسياسات الحكومية ودورها في تحقيق متطلبات العدالة البيئية في العراق

##### المبحث الأول: التشريعات القانونية في العراق ودورها في حماية البيئة.

تعد التشريعات البيئية بمثابة الإطار القانوني الذي ينضم علاقة الإنسان بالبيئة، فغالباً ما يخضع الإنسان لعواطفه ومصالحه على حساب المصلحة العامة ، لذلك هو لا يلتزم بما هو واضح عقلياً من ضرورة الحفاظ على البيئة وحمايتها من الأنشطة الضارة بالبيئة ، وهنا يأتي القانون بدوره الفاعل ليضع الضوابط الرادعة لمن يسيء إلى البيئة ويستنزف مواردها بطريقة غير مشروعة ، والواقع أن الكثير من الناس تتحدد أفعالهم بما يسمح به القانون ، ولا يحاولون خرقه خوفاً من العقوبة التي يمكن أن تقع عليهم نتيجة المخالفة أو التجاوز على القانون (الجحيشي 2012، ص. 594) ، وهذا هو واقع الكثير من الناس في العراق الذين يخشون خرق القانون ولكنهم لا يحترمون مضامينه وروحه.

عالمياً تصنف الحقوق البيئية ضمن الجيل الثالث لحقوق الإنسان ، فلقد تم التطرق إليها أول مرة في الإعلان الختامي لمؤتمر ستوكهولم للبيئة والتنمية عام 1972، اما في العراق فلم تكن هناك مواد دستورية واضحة تتحدث عن البيئة بوصفها حق من حقوق الإنسان، اذ كانت القوانين البيئية مشتتة ومحدودة، تتركز على التنظيم الإداري أو العقوبات البسيطة ، ومع ذلك فقد ظهر الاهتمام بالحقوق البيئية

بشكل رسمي ومعلن في دستور عام 2005، وهو أول دستور عراقي يكرس صراحةً حقوقاً بيئية للمواطنين ، ويلزم الدولة بحماية البيئة ، فلقد جاء في المادة (33) من دستور العراق لسنة 2005 ما يأتي (النواب 2011، ص.23):  
(ولاً) لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة.

(ثانياً) تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليهما

بعد عام 2005 بدأت تظهر قوانين أكثر تحديداً، مثل قانون وزارة البيئة رقم (37) لسنة 2008 ، وقانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009 الذي أكد في المادة ( 1 ) حماية وتحسين البيئة عن طريق إزالة ومعالجة الضرر الموجود فيها أو الذي يطرأ عليها ، والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة ، وتحقيق متطلبات التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال (العراقية 2010/1/25، ص.2 )، وصولاً الى اطلاق الاستراتيجيات الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة بدعم دولي .

وعلى الرغم من وجود هذه الأطر القانونية مازال العراق يعاني من ضعف في التطبيق العملي لهذه القوانين ، فضلاً عن ضعف لرقابة الفعالة ورسماً في المناطق النامية الفقيرة او الريفية المهمشة، وتشير التقارير إلى أن الكثير من القوانين تظل غير مطبقة بسبب البيروقراطية والفساد ، وفي دراسة أجرتها منظمة الشفافية الدولية، احتل العراق المرتبة 157 من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2023، مما يضع العراق أمام تحدياً كبيراً في تطبيق القوانين بشكل فعال (حسين، 2024، ص.20 ) ، لكن بشكل عام يمكن القول ان التشريعات البيئية في العراق تشكل خطوة مهمة لحماية البيئة وتحقيق العدالة البيئية ، مع وجود ماسة في نفس الوقت الى جهود مجتمعية ودعم سياسي واجتماعي واداري حقيقي ، لأن التحدي ليس في تشريع القانون ووجوده فقط ، بل في تفعيله وتطبيقه بشكل حقيقي وعملي بما يخدم الإنسان والمجتمع والبيئة معاً.

### المبحث الثاني: السياسات الحكومية ودورها في تحقيق متطلبات العدالة البيئية في العراق

تحولت النظرة تجاه العمل البيئي بعد العام 2003 من نظرة ذات أفق ضيق تدور في مجالات خدمية معينة إلى نظرة أكثر شمولية عبر مجموعة من الإجراءات والخطوات والنصوص الدستورية ، فقد نصت المادة 114 الفقرة ثالثاً من الدستور العراقي 2005 على رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، ولقد تغيرت النظرة التقليدية التي كانت سائدة والقائمة على انصاف البعد البيئي عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في التفاعلات التنموية خاصة بعد تأسيس وزارة البيئة ، وقد تجسد هذا الاهتمام بعد مصادقة مجلس النواب على قانون حماية وتحسين البيئة عام 2009 والذي يعد من بين أكثر القوانين فاعلية في معالجة المشكلات البيئية ووضع الضوابط الصارمة للتعامل معها ، فلقد تضمن هذا القانون فقرة خاصة بتأسيس شرطة بيئية لمحاسبة المخالفين ، فضلاً عن تبنيه مجموعة أهداف بوصفها قاعدة معلومات خاصة بالبيئة العراقية تتضمن مستوى الملوثات لمواجهة العوامل المسببة للتلوث ، وحماية المياه والهواء والتنوع الاحيائي ، والحد من الضوضاء ، والارتقاء بمستويات الرقابة البيئية ، ولقد جاءت الخطة الخمسية للتنمية الوطنية 2010-2014 لتكرس أهمية وضرورة ادماج البعد البيئي مع البعد الاقتصادي والاجتماعي وصولاً للتنمية المستدامة في العراق وذلك عن طريق نذب اسلوب التخطيط التقليدي الذي كان يركز على الاعتبارات الاقتصادية فقط ، وتبني أسلوب تخطيطي معاصر يولى البيئة الاهتمام الذي تستحقه بعد إهمال واضح لثلاثة عقود من الزمن ، بحيث تكون الأهداف والمشاريع المختارة في هذه الخطة مستندة الى قاعدة معايير عمرانية واقتصادية واجتماعية وبيئية ، مما يجعل الاعتبارات البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار وبما يؤمن الانسجام مابين الأهداف الاستراتيجية للخطة والأهداف البيئية (وفاء جعفر المهدي و حافظ عبد الامير 2012، ص.159)، الأمر الذي من شأنه تحقيق متطلبات العدالة البيئية في مختلف مناطق العراق .

### الاستنتاجات

1/ يعد موضوع العدالة البيئية من الموضوعات المهمة التي لم تأخذ نصيبها من الدراسة والتحليل على الأقل في حقل الدراسات الاجتماعية.

2/ ترتبط العدالة البيئية وتطبيقاتها في العراق بمجموعة من القضايا والإجراءات والمشكلات المترابطة بعضها ببعض.

- 3/ هناك حاجة ملحة لمزيد من التعاون الاقليمي والدولي لمواجهة التحديات البيئية الجديدة التي أخذت تقرض وجودها على مختلف السياسات الحكومية والدولية.
- 4/ ينبغي العمل وبالسرعـة الممكنة من اجل وضع الخطط والبرامج العملية التي من شأنها تحقيق متطلبات العدالة البيئية في العراق، لاسيما مع ازدياد حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي باتت تهدد الأمن المجتمعي.
- 5/ يمكن الإفادة من فكرة (ستار الجهل) للعالم جون رولز في بعض تصوراتها لواقع العدالة الاجتماعية، الأمر الذي من شأنه وضع الاسس النظرية الأولى لبناء العدالة البيئية في العراق.
- 6/ تتعرض البيئة في العراق من مدة لأخرى الى الى انتهاكات خطيرة، والى تخريب متعمد وغير متعمد، الأمر الذي يستدعي تظافر الجهود الحكومية والاهلية لحماية هذه البيئة.
- 7/ يمثل الحق في العيش في بيئة نظيفة خالية من التهديدات والمشكلات، حقاً إنسانياً وأخلاقياً مشروعاً لجميع الطبقات والشرائح في المجتمع العراقي، بالتالي فإن هناك ضرورة لتحقيق العدالة البيئية بين مختلف مناطق العراق.
- 8/ على الرغم من أن التهديدات البيئية الجديدة باتت تطل مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أن العديد من الدول المتقدمة ما زالت تتجاهل الدور السلبي الذي تقوم به العديد من شركاتها العاملة في الدول النامية من اضرار بالبيئة واستنزاف مـردوداتها بطريقة غير عادلة.
- 9/ يعد الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية خطيرة تتمدد وتنتشر بشكل سريع، تتأثر وتؤثر بشكل مباشر بالبيئة، لهذا تعد العدالة البيئية أحد أهم العوامل المساعدة على معالجة هذه الظاهرة واحتواء نتائجها السلبية على المجتمع والدولة في العراق وفي العديد من الدول النامية.
- 10/ لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الحق في التنمية عن الحق في العيش في بيئة نظيفة خالية من التهديدات، لهذا هناك حاجة ماسة لربط خطط حماية البيئة واستدامتها مع خطط التنمية الوطنية.
- 11/ يمثل الوعي البيئي العنصر الأساسي المؤثر في تحقيق العدالة البيئية في العراق، والواقع أن إهمال السياسات الحكومية لهذا العنصر وعدم الاهتمام بالمشاركة الشعبية في حماية البيئة قد أثر بدرجة كبيرة في تحقيق الاستدامة البيئية، وفي اعمال الحق في التنمية.

### المصادر:

Scott, Dayna Nadine. "what is Environmental Justice?" OSGOOD HALL LAW SCHOOL LEGAL STUDIES RESEARCH PAPER SERIES, Osgoode Legal Studies Research Paper No. 72, Vol. 10, no. Issue. 16 (2014).

احمد عدنان عزيز و علياء محمد طارش. "العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر : جون رولز كيميكا انموذجاً". مجلة العلوم السياسية، رقم العدد 54 (2018).

أسامة محمد بهاء الدين حسن. "المشاركة الشعبية كإداة فاعلة في التنمية المستدامة للتجمعات السكانية المتدهورة، رسالة منشورة في قسم الهندسة المعمارية كلية الهندسة". 2006.

اسيل ابراهيم القيسي. "الملاحج الجغرافية للمتغيرات الاقتصادية لمستويات الفقر والدخل في محافظة كركوك". مجلة المستتصيرية للدراسات العربية والدولية المجلد 19، رقم العدد 78 (2022).

الجودي صاطوري. "التنمية المستدامة في الجزائر : الواقع والتحديات". مجلة الباحث، رقم العدد 16 (2016).

الوقائع العراقية. "قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009". رقم العدد 4142 (2010/1/25).

- امجد صبحي صاحب و كوثر محمد دهيم. "الحد من التلوث البيئي في العراق عن طريق تفعيل الضرائب". مجلة واسط للعلوم الإنسانية 17، رقم (2) (2021): 840-816. <https://doi.org/10.31185/Vol17.Iss49.47>
- بشير ناظر الجحيشي. "البيئة والوعي ... قراءة سوسولوجية". مجلة آداب المستنصرية، رقم العدد58 (2012).
- بنت نبي ياسمين بلعل و عمروش الحسي. "الديمقراطية الخضراء كآلية لتجاوز الظلم البيئي". مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد23 ، رقم العدد1 (2024).
- بيدي أمال. "النزوح البيئي : دراسة في المفهوم والاسباب". مجلة العلوم القانونية والاجتماعية المجلد7، رقم العدد3 (2022).
- تحرير خوليا شقير بيثوسو. "المشاريع الحضرية وعلاقتها بسياسات المياه في مصر". سلسلة السياسات البيئية،السياسات البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجريات المؤتمر الافتتاحي الأول مبادرة الاصلاح العربي. 2021.
- حسين علي محسن. "المصلحة المحمية في جرائم تلوث البيئة وآليات تنفيذها". مجلة آداب المستنصرية، رقم العدد 62 (2013).
- حنين فائق حسين،. "الآليات القانونية لمواجهة التصحر وشح المياه في العراق حلول مبتكرة لتحقيق الاستدامة". وحدة البحوث والدراسات الاستراتيجية الراصد الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية ، نحو بيئة مستدامة في العراق: التحديات الراهنة والحلول المبتكرة ، رقم العدد الأول – السنة الأولى تشرين الثاني (2024).
- خماس لعبيبي شوبع. "برنامج مقترح للتربية البيئية للمرحلة الابتدائية". مجلة كلية التربية في الجامعة المستنصرية المجلد3، رقم العدد2 (2010).
- دنيا طارق احمد و يسرى محمد حسين. "السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية للواقع البيئي في العراق، سنة الخامسة والثلاثون". مجلة الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية المجلد2، رقم العدد93 (2012).
- سالي محسن لطيف. "الفلسفة والبيئة نحو رؤيا فلسفية معاصرة". مجلة آداب المستنصرية، رقم العدد53 (2010).
- سحر قدوري الرفاعي. "اشكالية ادارة شؤون البيئة في التوجهات التنموية المستدامة". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، رقم العدد25 (2008).
- سعد جاسم محمد. "التصحر وعلاقته بالمشكلات البيئية". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية المجلد 11، رقم العدد46 (2014).
- سهاد احمد رشيد. "آثار المشاكل الاقتصادية للتلوث البيئي في العراق وطرق معالجتها". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية المجلد 14، رقم العدد58 (2017).
- سوسن صبيح حمدان. "اثر التصحر في تدهور البيئة المائية الحياتية في جنوب العراق". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، رقم العدد35 (2011).
- علي تتيات و محمد بلعزوقي. "العدالة بين الاجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز". مجلة جامعة النجاح للابحاث ( العلوم الإنسانية) المجلد 28، رقم العدد5 (2014).
- عيشة بوزيدي. "المعوقات السياسية والاقتصادية للتنمية المستدامة في الدول النامية". مجلة الدراسات القانونية المجلد4، رقم العدد1 (2018).

كريمة عباسي. "جدلية العدالة والمساواة في النظرية السياسية المعاصرة دراسة في نظرية العدالة لجون رولز". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد 11، رقم العدد 1 (2022).

ليلى فوزي أحمد جعفر. "التنظيم التشريعي لاقتصاد البيئة وآفاقه المستقبلية في دورات التراكم الرأسمالي دراسة مقارنة". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية المجلد 19، رقم العدد 78 (2022).

مجلس النواب. دستور جمهورية العراق. ط5. بغداد، 2011.

محمد السيد عامر. المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية. ط1. القاهرة، 2010.

محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي. مختار الصحاح. بيروت: دار الكتب العلمية، 1983.

محمد سعادي. "اثر المتغيرات المناخية على الحق في الاستقرار السكاني وظهور مفهوم اللجوء البيئي". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية المجلد 18، رقم العدد 73 (2021).

مرفت حسين كامل و حاتم عبد المنعم احمد وايناس محمود حامد. "نموذج مقترح لمعالجة بعض قضايا العدالة البيئية المرتبطة بالتلوث واستنزاف الموارد في الصحف المصرية". مجلة العلوم البيئية المجلد 48، رقم الجزء 3 (2019).

مرفت حسين كامل و حاتم عبد المنعم احمد وايناس محمود حامد. "نموذج مقترح لمعالجة بعض قضايا العدالة البيئية المرتبطة بالتلوث واستنزاف الموارد في الصحف المصرية". مجلة العلوم البيئية المجلد 48، رقم الجزء 3 (2019).

مصطفى حسيبة. المعجم الفلسفي. ج 1. عمان: دار اسامة، 2012.

هيثم ضياء عبد الامير العبيدي. "الاساءة الى البيئة والآثار الصحية البيئية الناجمة عنها". مجلة كلية التربية الاساسية في الجامعة المستنصرية المجلد 18، رقم العدد 73 (2012).

وصال نجيب الغزاوي. مبادئ السياسة العامة. ط1. الاردن : دار اسامة، 2003 .

وفاء جعفر المهدي و حافظ عبد الامير. "التحديات البيئية في العراق: سبل معالجة مستقاة من التجربة الألمانية". المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، رقم السنة العاشرة - العدد الثاني والثلاثون (2012).